الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
3 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دانابالا (نائب الرئيس) . . . . . (سري لانكا)

المحتويات

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ج) التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

(د) الثقافة والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52732 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد ديالو (السنغال)، تولى السيد دانابالا (سري لانكا)، نائب رئيس اللجنة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/68/65-E/2013/11) (تابع)

١ - **السيد طيب** (ماليزيا): قال إن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أهمية كبرى في تمكين التنمية الاقتصادية والاستثمار. وأشار إلى أن القطاع شهد نمواً هائلاً خلال السنوات العشر الماضية. وكثير من التطورات، من قبيل نمو الانترنت المتنقلة وشبكات التفاعل الاجتماعي والحوسبة السحابية لم تكن حتى متوقعة في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ولذا فإن ماليزيا ترحب باستعراض العشر سنوات لنتائج مؤتمر القمة ذاك.

٢ - وأوضح أن الاتصالات وصناعة الوسائط المتعددة وضعتا أساساً قوياً لمواصلة النمو في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ماليزيا. ويجري حالياً دمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جدول أعمال التنمية في البلاد من خلال مبادرات حكومية من قبيل الممر الأكبر للوسائط المتعددة وتنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المجتمع المحلي لأغراض المجتمع المحلي، وذلك في إطار برنامج ماليزيا الرقمي. وأعلن تصميم حكومته على ضمان حصول جميع المواطنين على تسهيلات التواصل. ويمكن للشباب، بموجب المبادرة الوطنية للحزمة العريضة، أن يتقدموا لاسترداد جانب من تكاليف بعض الهواتف الذكية، ويجري حالياً توزيع مليون من هذه الهواتف على المجموعات المنخفضة الدخل لتيسير الوصول إلى الانترنت وزيادة استخدام الحزمة العريضة. أما على الصعيد الدولي، فإن البرنامج الماليزي للتعاون التقني قدم مساهمة مفيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب/ إذ وفر الدعم لأكثر من ١٤١ بلداً نامياً منذ عام ١٩٨١. وأما على الصعيد الإقليمي، فإن ماليزيا ستواصل دعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وضع مبادئ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يسترشد بها صناع السياسة في موضوعات من قبيل تدفقات المعلومات عبر الحدود.

٣ - **السيد كوهانا** (سري لانكا): قال إن بلاده تؤيد قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٠ الذي يعترف بالانترنت كقوة دافعة للتعجيل بإحراز تقدم نحو التنمية. وقد حققت سري لانكا تقدماً مشهوداً في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بحيث ستصبح مركزاً هاماً لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وللمعرفة في الإقليم. وقد كان لمبادرتها لتطوير مجتمع إلكتروني دور كبير في بناء قدرات أكثر من ٤٠٠ من المجتمعات الريفية النائية، وارتفع المعدل الوطني لمعرفة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٣. كما تشهد سري لانكا تقدماً جيداً في مجال الاتصالات: فقد ارتفع معدل انتشار الهاتف الخلوي من ٨٧,٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١١٠ في المائة. وتعمل في سري لانكا حالياً أول خدمة للاتصالات النقالة على مستوى 4G في جنوب آسيا، كما اعترف بالتقدم الذي أحرزته سري لانكا بجائزة القمة العالمية للتطبيقات النقالة لعام ٢٠١٢. ونتيجة لمبادرات وكالة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سري لانكا، يتاح أكثر من ٣٠٠ موقع حكومي باللغات المحلية، وهناك شبكة ريفية تشمل ٦٩٩ مركزاً من مراكز الاتصالات وتغطي الجزيرة بأكملها، وهي توفر الخدمات الحكومية الكترونياً باللغات المحلية.

٤ - وتابع قائلاً إن الأزمة الاقتصادية العالمية أضرت بقدرة سري لانكا على حشد الموارد والحصول على تكنولوجيات جديدة. ولابد من فعل المزيد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والدفع قدماً بالتعاون بين الشمال والجنوب في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق تعلق أهمية خاصة على المساعدة على بناء القدرات والترويج للفهم المتبادل لهياكل الترابط الالكتروني على المستوى العالمي.

٥ - **السيدة بيليلو** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن مؤتمر القمة العالمي فعل الكثير لإيصال إمكانات تكنولوجيا المعلومات إلى طليعة المفكرين وصناع القرار. وقيد أنيطت باليونسكو مسؤولية ستة من خطوط عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وذلك اعترافاً بأنه لابد، بعد إنشاء الهياكل الأساسية، من تمكين الناس من تحويل المعلومات إلى معرفة وفهم تعزيزاً لسبل عيشهم ومساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم.. ولذا فإن اليونسكو دأبت على الترويج لفكرة الانتقال من المعلومات إلى مجتمعات المعرفة الشاملة للجميع والتي تركز على البعد الإنساني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى تعميم حقوق الإنسان في الحصول على المعلومات والتعبير عن الأفكار بحرية.

٦ - وأشارت إلى أن اليونسكو، في شباط/فبراير، استضافت اجتماع استعراض العشر سنوات الأول للمؤتمر العالمي، وهو اجتماع حضره ١،٥٠٠ مشارك من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واستعرض التيارات الأخيرة وناقش تطورات وأولويات المستقبل في ميدان مجتمعات المعلومات والاتصالات. وقد قام فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، والذي ترأسه اليونسكو حالياً، مؤخراً بإصدار بيان شدد فيه على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى الحاجة إلى التفاعل بين جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات استعراض العشر سنوات لمؤتمر القمة.

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (A/68/259)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/68/227)

(ج) التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/68/265)

(د) الثقافة والتنمية (A/68/266)

٧ - **السيدة أختار** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية): عرضت تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (A/68/259)، وقالت إن لتزايد الترابط العالمي تبعات بعيدة المدى بالنسبة للاستراتيجيات والأهداف الإنمائية الوطنية. ومع أن العولمة خلقت فرصاً كثيرة، بما في ذلك ما يتعلق بالتجارة وبتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن الفائدة من كامل إمكاناتها الايجابية لم تعمّ جميع البلدان والشعوب. فأوجه التفاوت في توزيع التكاليف والفوائد؛ والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والنزاعات في أنحاء العالم المختلفة؛ وأثر الهجرة الدولية على العولمة، كلها تحديات لا بد من مواجهتها. وهناك حاجة أيضاً إلى تعاون متعدد أطراف أكثر فعالية.

٨ - وأشارت إلى أن التقرير يوصي، في جملة أمور، بتعزيز فعالية النظام المتعدد الأطراف للتمكن من التفعيل الكامل لفرص العولمة، مع التقليل في الوقت نفسه من تكاليفها ومخاطرها. ويمكن للأمم المتحدة، لتحقيق ذلك، أن تروج لمزيد من التنسيق والتماسك والمساءلة، على المستوى

المتعدد الأطراف، في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وأن تضمن السير السليم للأطر المؤسسية المعنية بأعمال الاستعراض والمتابعة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك المحفل السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي أنشئ مؤخراً. وهناك حاجة أيضاً إلى تحسين البيانات والإحصاءات بغية تحليل أثر العولمة على التنمية، وإلى إعادة توجيه استراتيجي أطول أجلاً لنظام الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يضمن فعاليته وصلته بالواقع في البيئة الإنمائية الجديدة.

٩ - ودعت إلى بذل الجهود لوضع التنمية في قلب العولمة ولضمان تحقق اتساق أقوى بين سياسات جميع البلدان. ويتيح وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة تاريخية لتغيير المنظور العام للتنمية؛ ومن شأن وجود إطار إنمائي أعم أن يساعد على مواجهة الفرص والتحديات والمخاطر المتشابكة في العولمة في المشهد الإنمائي السريع التغير. واقترحت على اللجنة، في مناقشتها لهذا البند من جدول الأعمال، أن تركز على جانب معين من جوانب العولمة.

١٠ - **السيد بنداري** (المدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): عرض تقرير المدير العام لليونسكو (A/68/266)، ونبه إلى أن الثقافة كانت غائبة عن غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عملت اليونسكو، وغيرها من الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، خلال السنوات العشر الماضية على الدفع قدماً بفكرة الثقافة، بما في ذلك من خلال وضع إطار معياري وتنفيذ مشاريع عديدة على المستوى الميداني، بدعم من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن ينظر إلى الثقافة على أنها عامل تمكين للتنمية المستدامة، فضلاً عن كونها محركاً لها. فالقطاع الثقافي يسهم بصورة متزايدة في توليد الدخل وخلق فرص العمل.

١١ - وأوضح أن التقرير يعرض عدداً من الأنشطة المضطلع بها خلال فترة السنتين الماضيتين، ومنها إنشاء فرقة عمل تعنى بالثقافة والتنمية، وتنظيم مؤتمر دولي تحت عنوان ”الثقافة: مفتاح التنمية المستدامة“ عُقد في هانغجو في الصين في أيار/مايو ٢٠١٣. كما يبين التقرير أن الثقافة باتت الآن مدرجة في ٧٠ في المائة من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو يقدم توصيات لتعزيز دور الثقافة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - **السيدة هندرسون** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/68/227)، وقالت إن التقرير يسلط الأضواء على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجالات من قبيل الزراعة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة البيئة. كما يقدم معلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد والمنظمات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على إدماج سياسات العلم والتكنولوجيا في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وكانت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، قد أبرزت أهمية قدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية كوسيلة لتعزيز التعلم وتعهد القدرات في مجال البحوث، ثم سلطت الأضواء في دورتها السادسة عشرة على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في ضمان التوسع الحضري المستدام، وعلى مساهمة ي أطر سياسات الحزمة العريضة في التغلب على الفجوة الرقمية. كما واصلت اللجنة تقديم المساعدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٣ - وأشارت إلى أن الأونكتاد نشر دراسة عن تسخير العلم والتكنولوجيا في مجال الفضاء المحيط بالأرض لأغراض التنمية، كما أن تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢ الذي أصدرته ركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في

مجال التكنولوجيا والابتكار. وقد أجرى الأونكتاد مؤخراً استعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في ثلاثة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسعت هذه الاستعراضات إلى التوعية بين صناع السياسة وغيرهم من أصحاب المصلحة بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في النمو والتنمية، وإلى تحديد مجموعة من الأولويات لتعزيز القدرات الوطنية في هذه المجالات.

١٤ - تابعت قائلة إن الأعمال التحضيرية التي تجريها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، هي والأونكتاد، فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ركزت على الحاجة إلى معالجة العقبات الكأداء التي تعترض سبيل تنمية قدرات التكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، وذلك من خلال شراكة عالمية تستهدف التنمية. وقد تم تحديد أربعة من مجالات السياسة العامة على أساس أنها لا يمكن الاستغناء عنها لرعاية العلم والتكنولوجيا والابتكار في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي: الدراية التقنية والقدرة على الابتكار، والحوافز، والمعلومات، والشراكات. وسيقوم الأونكتاد بتنظيم اجتماع فريق خبراء في كانون الأول/ديسمبر حول اثنين من المجالات المواضيعية الجديدة المطروحة أمام اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهما العلم والتكنولوجيا والابتكار في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. وستدرج نتائج أعمال فريق الخبراء هذا في جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للجنة، والتي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٤.

١٥ - **السيد كيمبف** (وحدة الرصد الاقتصادي العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/68/265)، قائلاً إن التقرير يتضمن تحليلاً للأحوال الاقتصادية العامة في البلدان المتوسطة الدخل، وتقديراً لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في هذه البلدان، كما يتضمن توصيات واستنتاجات.

١٦ - وأشار إلى أن البلدان المتوسطة الدخل تشكل ٧٤ في المائة تقريباً من مجموع سكان العالم وتقدم ٤٥ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، ولذا فإن لأداء اقتصادها العام أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العالمي. ومع أن تزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب يساعد على جعل أداء النمو العام لهذه البلدان أقل تقلباً، فإن مستويات هذا الأداء تبقى متفاوتة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، شهدت البلدان المتوسطة الدخل في آسيا معدل نمو يكاد يبلغ ضعفي ما شهدته هذه البلدان في أوروبا. إضافة لذلك، فإن النمو للفرد الواحد كان أدنى بكثير من النمو العام في عدد من البلدان المتوسطة الدخل، وخصوصاً تلك البلدان التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة، مما له، في إفريقيا، آثار على الحد من الفقر.

١٧ - واستطرد قائلاً إن البلدان معرضة لمخاطر ”فخ الدخل المتوسط“: فهي تفقد قدرتها على المنافسة أمام البلدان المنخفضة الدخل دون أن تستطيع منافسة البلدان المرتفعة الدخل. ويتمثل التحدي في وضع وتنفيذ سياسات تروج للتحويل الاقتصادي وتشمل الجميع وتتصف بملاءمتها للبيئة وبالاستدامة. ويتعين على البلدان المرتفعة الدخل أن تساعد على تحقيق هذه الغاية.

١٨ - وانتقل إلى مسألة تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل فقال إن ٧٩ في المائة من البلدان التي تم استقصاؤها تعتبر أن أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لاحتياجات التنمية القطرية ارتفعت خلال السنوات الأربع الماضية. أو أكثر المجالات أهمية في المساعدة التي تقدمها الأمم

المتحدة للبلدان المتوسطة الدخل فهي البيئة والتنمية المستدامة، والمياه والصرف الصحي البيئي، والصحة، والحد من الفقر.

١٩ - وأشار إلى أن التقرير يتضمن عدداً من الاستنتاجات والتوصيات، ومنها ما يتعلق بالحاجة إلى إطار استراتيجي محدد جيداً للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل وإنشاء نظام تصنيفي أكثر دقة للوضع الإنمائي للبلدان يراعي بصورة أفضل الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية.ويمكن لهذا النظام أن يستفيد من المنهجية المستخدمة في تحديد أقل البلدان نمواً وأن يشمل عناصر من قبيل الدخل، ومؤشرات التنمية البشرية، والضعف الاقتصادي والبيئي.

٢٠ - **السيد لاندفيلد** (سورينام): أعرب عن تأييد فكرة النظر في نظام جديد للتصنيف يراعي مستوى التنمية بدلاً من الأخذ ببساطة بالوضع من حيث الدخل. وفي إطار نظام كهذا، يمكن تغيير اسم ''البلدان المتوسطة الدخل'' ليصبح ''البلدان المتوسطة التنمية''، كما يمكن اعتبارها بلداناً تهدف إلى التقدم نحو اقتصاد يضيف قيمة أعلى. وسأل عما سيتخذ من تدابير لتوفير فوائد التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوصول إلى الانترنت، في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعن الأهداف والغايات والمقاصد المتعلقة بالثقافة التي ستؤخذ في الاعتبار في سياق وضع جدول الأعمال ذاك.

٢١ - **السيد بندارين** (المدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قال إن الثقافة ليست مجرد عامل تمكين للتنمية فهي قطاع كامل مستقل بحد ذاته. وأعرب عن ثقته بأنها ستكون ممثلة في جدول أعمال التنمية الجديد، الذي لم يُستكمل وضعُه بعد، بما في ذلك في مجال تخفيف الفقر، والبيئة، والتنمية والإدارة الحضرية.

٢٢ - **السيدة هندرسون** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قالت إن الوصول إلى الانترنت سيكون موضع نقاش في فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولعل الدول الأعضاء هي أيضاً ترغب في إثارة الموضوع في الدورة السادسة لفريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر.

٢٣ - **السيد كيمبف** (وحدة الرصد الاقتصادي العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه يتعين على البلدان المتوسطة الدخل، بغية الحد من الضعف أمام الصدمات الخارجية، أن تنتقل من اقتصاد يتجه نحو الموارد إلى اقتصاد يضيف قيمة أعلى. أما بالنسبة لنظام التصنيف، فإن أحد الخيارات الأخرى يتمثل في الإبقاء على التصنيف حسب مستوى الدخل، ولكن مع إدخال متغيرات أخرى تصف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم إنشاء مجموعات فرعية ضمن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. ومن الأهمية بمكان أن يراعى، في تصنيف تصميم نظام بديل، منظور صناع السياسة، وأن يُضمن أن يساعد التصنيف على تحسين السياسة الوطنية فضلاً عن السياسة الإنمائية.

٢٤ - **السيد بيير** (مكتب دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): شدد على أهمية استمرار العمل التحليلي والمعياري ضمن الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعريف وتصنيف التنمية وبصلاحية أدوات القياس. وأشار إلى وجود عدة مبادرات في هذا الصدد، وهي مطروحة على المستويات الإقليمية والقطرية والعالمية.

٢٥ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة حول هذا البند.

٢٦ - **السيد طومسون** (فيجي): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن العولمة تطرح فرصاً وتحديات معاً وينبغي أن ييسرها نظام متعدد الأطراف شامل للجميع بغية ضمان تعميم فوائدها على الجميع. وينبغي على الأمم المتحدة، باعتبارها محفلاً للتنمية والعولمة مفتوحاً أمام الجميع، أن تتخذ التدابير لضمان السير السليم لإطارها المؤسسي الخاص بأعمال الاستعراض والمتابعة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحفل السياسي الرفيع المستوى. كما ينبغي لها أن تروج لمزيد من التنسيق والتفاعل مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المعنية بغية ضمان الاتساق فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٧ - وذكّر بان العولمة، خلال السنوات الأخيرة، تيسرت بفعل التطورات السريعة في العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشعر مجموعة السبعة والسبعين والصين بالقلق لأن كثيراً من البلدان النامية تفتقر إلى الوصول، بصورة يمكن تحمل تكاليفها، إلى التكنولوجيا بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة وأن هذا الوصول يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في التنمية وفي تيسير الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. وينبغي فعل المزيد لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من الفتوحات التكنولوجية ومن بناء القدرات لأغراض التنمية. ويمكن لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا أن يساعد البلدان النامية على سد الفجوة التكنولوجية.

٢٨ - وأشار إلى أهمية الثقافة كعامل في الإدماج الاجتماعي وفي القضاء على الفقر، وإلى أن التنوع الثقافي له مساهمات كبيرة في التنمية المستدامة للمجتمعات والشعوب والأمم. وحث منظومة الأمم المتحدة على تعزيز السياسات والتدابير الخاصة بالثقافة والتنمية، وذلك على مستوى المنظومة ككل، وعلى الاستفادة من الزخم المتأتي عن استعراض عام ٢٠١٣ الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعن النقاش المواضيعي الرفيع المستوى في الجمعية العامة في حزيران/يونيه.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب مجموعة السبعة والسبعين والصين بالمساهمات الايجابية للبلدان المتوسطة الدخل، ولاسيما جهود هذه البلدان للقضاء على الفقر. ومع أن تصنيف البلدان المتوسطة الدخل المستند إلى الدخل الفردي يتضمن أبعاداً هامة من أبعاد التنمية، فإنه يقدم صورة غير كاملة ويحجب أوجه التباين بين هذه البلدان وضمن كل منها. ونظراً للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، فإنه ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة الإنمائية لها. وينبغي أن تكون هذه المساعدة أكثر مراعاة لاحتياجات تلك البلدان، على ألا تؤدي إلى استبعاد المساعدة الخاصة بجدول الأعمال الإنمائي لأقل البلدان نمواً أو إلى التأثير سلبياً عليها.

٣٠ - **السيد راهمينغ** (جزر البهاما): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إنه لابد من مناقشة العولمة والترابط ضمن إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية معالجة أوجه الخلل التي يعاني منها كثير من البلدان النامية. وأضاف إن دول الجماعة الكاريبية، بسبب صغر حجمها واقتصادها المفتوح وموقعها الجغرافي والمناخ، تعتبر بين البلدان الأكثر عرضة للآثار السلبية للعولمة، بما في ذلك تغير المناخ والأزمة الاقتصادية. ونظراً لما تعرضت له أيضاً من الجوانب غير المشروعة للعولمة، ومنها الاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، فقد رفعت صوتها عالياً في المفاوضات الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة. ويتطلب تنفيذ المعاهدة عملية متعددة الأطراف تتصف بالفعالية والقوة.

٣١ - وأعرب عن القلق البالغ الذي تشعر به دول الجماعة الكاريبية إزاء قضايا التمايز والتدرج وتأثير هذه القضايا على

الحصول على التمويل. وهي ترحب بالاعتراف بـ ”فخ الدخل المتوسط“ في تقرير الأمين العام، وخصوصاً لأن أوجه الضعف المتأصلة لديها أمام الكوارث الطبيعية تعني الإضاعة السريعة لأية مكتسبات تتحقق. ولاحظ أن أوجه الضعف المحددة لدى الدول النامية الجزرية الصغيرة لا تنعكس في التصنيف الاقتصادي للبلدان، ولذا فإن الجماعة الكاريبية توافق على أن التصنيف المستند على القيمة النقدية المتوسطة وحدها يحتاج إلى تحسين وينبغي أن يعالج في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي أن يساند طلب الإقليم إجراء استعراض عاجل للمعايير التي يستخدمها بعض المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين فيما يتعلق بحصول البلدان المتوسطة الدخل الصغيرة المثقلة بالديون على الموارد بشروط ميسرة.

٣٢ - وأعلن أن الجماعة الكاريبية تدعو إلى نظام للتجارة العالمية يتصف بالعدل والإنصاف ويعالج المشاكل الناشئة التي تهم البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد الضعيف ويقلل من الحواجز أمام التجارة بين البلدان النامية.ويساور الجماعة أشد القلق إزاء آثار إعانات الدعم المشوهة للتجارة، من قبيل تلك المقدمة لشركات شراب الرم المتعددة الجنسيات التي تضع مؤسسات التقطير في الإقليم في موضع ضعف صارخ وتهدد استمرار صناعة الرم المحلية على الأجل الطويل. ويتعين على الحكومات المعنية أن تعمل مع الجماعة الكاريبية لاستعادة التوازن التنافسي في أسواق الرم.

٣٣ - واختتم كلمته مطالباً بأن يتصدى جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للأوجه عدم المساواة المتزايد بين البلدان وأن يقضي بتعزيز الشراكة العالمية لضمان أن تعم فائدة العولمة على جميع البلدان، لا أن تقتصر على نخبة مختارة منها.

٣٤ - **السيد بامي** (إثيوبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الإفريقية فقال إن تعددية الأطراف ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً في الإطار الإنمائي القادم. وشدد على أهمية العمل الجماعي للقضاء على الفقر، في سياق بيئة دولية مواتية وشراكة عالمية فعالة لحشد الموارد. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور محوري في ذلك.

٣٥ - وتابع قائلاً إنه على الرغم من أن للتكنولوجيا أهمية أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنها لا تحظى بالعناية اللازمة في أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) ونبه إلى أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تعضد اللامساواة وتقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في مجال نقل التكنولوجيا وفي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لأغراض البحوث وتطوير التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية للتمويل. وأعرب عن أمل إفريقيا في العمل مع الشركاء لوضع إطار عالمي لنقل التكنولوجيا والمهارات يراعي خصائص المنطقة وظروفها المحددة.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن للدعم المقدم للبلدان المتوسطة الدخل أهمية كبرى، ومع ذلك فإن من الأهمية بمكان الاعتراف بالتنوع الكبير بين هذه البلدان وبالاحتياجات الخاصة بالدول الإفريقية المصنفة في هذه الفئة. إضافة لذلك، ينبغي إعطاء البلدان الأقل نمواً في إفريقيا العناية الملائمة ضمن الإطار العالمي للتنمية. وأشار أخيراً إلى أن دول المجموعة الإفريقية تدرك إمكانات الثقافة كعامل تمكيني للتنمية المستدامة وكمحرك لها، وهي ستعتبرها هدفاً مستقلاً أو قضية شاملة في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتؤكد المجموعة الإفريقية على الحاجة إلى احترام التنوع الثقافي وحماية المعارف التقليدية في الإطار العالمي للتنمية.

٣٧ - **السيد غونزاليز سوكا** (كوبا): تكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبرى على المناقشة الحكومية الدولية حول البلدان المتوسطة الدخل، وذلك لأن غالبية أعضائها يصنفون ضمن هذه الفئة. ويسهم إعلان المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد في كوستاريكا في حزيران/يونيه، في المناقشات حول التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل في إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب على جدول الأعمال هذا أن يضمن ألا تعتبر البلدان المتوسطة الدخل، والتي تواجه تحديات إنمائية ضخمة، بمثابة ''المانحين الجدد'' أو أن يثقل كاهلها بمسؤوليات جديدة. وينبغي أن يُعرب في جدول الأعمال بصورة لا لبس فيها عن التزامات البلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية، بما في ذلك ما يتصل بتعهداتها غير المنفذة والمتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من أشكال التعاون بين الشمال والجنوب. وينبغي أن يحظى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم المجتمع الدولي، على ألا يعتبر بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب. إضافة لذلك، ينبغي أن يتضمن جدول الأعمال مقترحات تضمن أن تستمر البلدان المتوسطة الدخل في الاستفادة من التعاون الإنمائي الدولي وأن تعالج التحديات المحددة التي تواجهها في سياق سعيها لبلوغ التنمية المستدامة.

٣٨ - وتابع قائلاً إن على كيانات الأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها في معالجة الاحتياجات والأهداف الخاصة لجميع البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ويتصف بأهمية حيوية الحضور المادي للوكالات والصناديق والبرامج في البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بما في ذلك في البلدان الأعلى دخلاً بين البلدان المتوسطة الدخل — وهو حضور يتفق مع مبادئ العالمية. وينبغي اتخاذ التدابير على جميع المستويات بهدف وضع خطة عمل مشتركة بين الوكالات حول التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل وكذلك إنشاء آلية توحد الأنشطة في عموم المنظومة في هذا المجال.

٣٩ - **السيد سينهاسيني** (تايلاند): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن هناك حاجة إلى تجديد الشراكة الدولية وإلى نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية وشمولاً للجميع، تكون الأمم المتحدة في محوره، وذلك للتصدي لتحديات العولمة وللترويج للتنمية في سياق العولمة والترابط. وفي حين أن التجارة الدولية يمكنها أن تشكل عامل تنشيط قوياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية الاقتصادية، فإن التجارة لا تقود دائماً إلى التنمية المستدامة. فهناك حاجة إلى سياسات فعالة تروج للحرية والإنصاف في التجارة والاستثمار، وتحد من التدابير غير الجمركية، وتربط بين المنتجين والأسواق العالمية. وأشار إلى أهمية استناد النظام التجاري العالمي إلى القواعد، فدعا الدول إلى إبداء الإرادة والمرونة السياسية اللازمة للتوصل في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة الدوحة إلى نتائج تستفيد منها جميع البلدان. وأوضح أن الاندماج الاقتصادي عن طريق التجارة والاستثمار كان قوة محركة كبرى في النمو والتنمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وسيوفر إنشاء الجماعة الاقتصادية للرابطة في عام ٢٠١٥ دفعاً جديداً للانتعاش الاقتصادي العالمي.

٤٠ - وأكد أن التجارة لا تكفي لوحدها لضمان تحقيق استدامة التنمية وشمولها للجميع. ومن العوامل الأساسية أيضاً الدعم المؤسسي والسياساتي المتسق، كما ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والظروف الخاصة لجميع البلدان النامية. وعلى هذا فإنه يتعين المضي في تعزيز دور الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتمكينها من مساعدة البلدان النامية ومن الترويج للتسيير الاقتصادي العالمي.

٤١ - وأشار إلى أن كثيراً من البلدان النامية لا تزال تفتقر إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بتكلفة يمكن تحملها، مع أن للعلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً حيوياً في مواجهة تحديات العولمة بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يكمّل النظام الدولي للتكنولوجيا أهداف الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، كما ينبغي وضع آليات دولية للنقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بين البلدان النامية.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن هناك أهمية حيوية معلقة على وضع إطار استراتيجي محدد جيداً للتعاون الإنمائي بين البلدان المتوسطة الدخل ولتحسين التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن ينصب التركيز في التعاون على إعادة تصميم الاستراتيجيات الإنمائية لتلك البلدان بغية تجنب فخ الدخل المتوسط وضمان النمو الاقتصادي المستدام. وينبغي الاضطلاع بمزيد من الأنشطة في مجالات التعاون الرئيسية، من قبيل الاقتصاد المبتكر، وتحسين رأس المال المادي والبشري، والبحث والتطوير.

٤٣ - وأردف قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسلم بالدور الهام الذي تؤديه الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود اليونسكو، لتنمية قدرات الدول الأعضاء في هذا المضمار, ومن شأن المنتدى العالمي للثقافة الذي سيعقد في إندونيسيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أن يثري المناقشة حول أثر الثقافة على التنمية المستدامة.

٤٤ - وأعلن في ختام كلمته تأييد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، وهي على ثقة من أن الروابط بين الهجرة والتنمية المستدامة ستحظى بمزيد من اعتراف المجتمع الدولي وستنعكس بصورة كافية في الأولويات المواضيعية ذات الصلة لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٥ - **السيدة تشودري** (الهند): قالت إن العولمة، مع أنها خلقت الثروة والفرص، رافقتها درجة عالية من انعدام الاستقرار والأمن. إضافة لذلك، فإن فوائد العولمة لت تعم الجميع بصورة منصفة، كما أن تكاليفها وزعت بصورة غير متساوية. ولذا فإن الإدارة الفعالة للعولمة تشكل عاملاً أساسياً في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، سلطت الأضواء على الحاجة إلى هياكل للحوكمة العالمية تتصف بالانفتاح والديمقراطية والتشارك، وعلى أهمية إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف لإعطاء البلدان النامية صوتاً معززاً في هياكل صنع القرار.

٤٦ - وتابعت قائلة إن إدارة المشاعات العالمية، بحيث يقام التوازن بين احتياجات ومسؤوليات الدول على مختلف مراحل التنمية، ويتحقق التقاسم المنصف للموارد، تشكل جانباً أساسياً من جوانب العولمة. ويتعين على البلدان أن تتخذ قصارى جهدها لتبني ثقافة تقوم على التوفير وتحد الهدر.

٤٧ - واستطردت قائلة إن الهجرة الدولية تشكل سمة دائمة من سمات العولمة ولابد من إدارتها بحيث تحقق أقصى فائدة ممكنة، سواء للبلدان النامية أو للبلدان المتقدمة. وأخيراً، لا بد من إبقاء التركيز في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الترويج للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، على أن يكون القضاء على الفقر هو هدفه الشامل. وعملاً على الاستفادة من قوى العولمة الايجابية، لابد لجدول الأعمال هذا من أن يعمل على خلق بيئة اقتصادية دولية داعمة، وتدفقات معززة من المعونة والاستثمار، ونظام تجاري داعم متعدد الأطراف، وإطار عمل معزز لنقل التكنولوجيا.

٤٨ - واختتمت كلمتها قائلة معلنة دعم الهند الكامل للأخذ بنهج إزاء الثقافة يراعي الثقافة ويشمل الجميع ويقدر التعددية ويروج للاحترام المتبادل.

٤٩ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن العولمة أدت إلى زيادة وصول الصادرات الماليزية إلى الأسواق ولكنها اقترنت بآثار سلبية أيضاً. وينبغي إدارة العولمة بحيث تعالج الاحتياجات المحددة للبلدان والشعوب الأشد ضعفاً وتضمن أن يبقى التركيز في الإطار الإنمائي العالمي منصباً على هذه البلدان.

٥٠ - وأشار إلى أن الجهود الداخلية للترويج للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لابد أن تحظى بالدعم من بيئة تمكينية دولية. وينبغي على النظام الاقتصادي الدولي أن يقدم الدعم للبلدان التي تفتقر إلى القوة الاقتصادية والقدرة المؤسسية، من قبيل أقل البلدان نمواً. وإضافة لذلك، ينبغي أن تكون عملية اتخاذ القرار على المستوى الدولي أكثر ديمقراطية وأكثر تشاركية بحيث تعطي البلدان النامية صوتاً أقوى. ويعتبر النمو الاقتصادي المتواصل والمنصف والشامل للجميع أساسياً لمعالجة الآثار السلبية للعولمة. وتستفيد البلدان النامية أيضاً من بناء القدرات من خلال التدريب، ومن نقل التكنولوجيا، وإصلاح النظام التجاري عن طريق الاستكمال العاجل لجولة الدوحة، وخلق بيئة دولية تمكينية، ولاسيما من خلال إصلاح النظام المالي الدولي.

٥١ - وتابع قائلاً إن ماليزيا تسعى إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار نظراً لأهمية هذه الأمور بالنسبة لتنفيذ رؤيتها لعام ٢٠٢٠. وتشمل السياسة الوطنية الجديدة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ جميع قطاعات الاقتصاد، وقد وُضعت ضمن سياق برامج التحويلات المختلفة، وهدفها النهائي تحويل ماليزيا إلى بلد متقدم علمياً.

٥٢ - واختتم كلمته منبهاً إلى ضرورة أن يصبح الإطار الإنمائي المؤسسي العالمي الحالي أكثر استجابة للتغيرات العالمية السريعة وأن يقدم استجابات موحدة متعددة الأطراف للعولمة. وتدعو ماليزيا إلى خلق شراكة عالمية حقيقية بين شركاء متساوين تراعي مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، والتضامن، والملكية الوطنية، والاحترام المتبادل، والمسؤولية العالمية.

٥٣ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الفجوة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى اتسعت مع العولمة. وعملاً على منع تفاقم أوجه اللامساواة هذه وإدخال أقل البلدان نمواً في العالم المترابط العالمي، لابد من أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزاماتهم التي قطعوها لتلك البلدان في مجالات من قبيل الوصول إلى الأسواق، وتيسير التجارة، والهجرة. كما ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور شديد الأهمية في الترويج للتنمية الملموسة في سياق العولمة والترابط.

٥٤ - وأوضح أن بنغلاديش تتكيف جيداً مع العولمة. ويلعب العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً هاماً في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، ولاسيما من خلال مبادرة ”بنغلاديش الرقمية“. وقد حققت بنغلاديش الاكتفاء الذاتي تقريباً في ميدان الغذاء، وذلك باستخدام التكنولوجيا الملائمة، ونجحت في تخفيض الفقر بأكثر من النصف. على أن كثيراً من أقل البلدان نمواً لا تزال متأخرة كثيراً في مجال العلم والتكنولوجيا، وهي بحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي. ومن شأن بنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار أن يقدما مساهمات هامة. ودعا جميع الشركاء الإنمائيين والبلدان النامية الأخرى والقطاع الخاص ورجال الأعمال إلى تيسير القفزة التكنولوجية لدى أقل البلدان نمواً، بغية تحسين قدرتها على الإنتاج.

٥٥ - وذكّر بأن حركة اللغة عام ١٩٥٢ تطورت تدريجياً لتصبح نضالاً سياسياً من أجل الاستقلال الذاتي والاستقلال التام، وقال إن الثقافة كان لها دورها الأساسي في ولادة بنغلاديش كأمة. واعتبر أن الثقافة قضية تشمل مختلف جوانب جدول أعمال التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب بلاده بأية اقتراحات بناءة حول صياغة هدف إنمائي مدمج يدرج الثقافة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٦ - **السيد ميزا – كوادرا فيلاسكويز** (بيرو): قال إن الثقافة مسألة شاملة هامة يمكنها أن تعجل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. ووجه الأنظار إلى أهمية الاعتراف بالتنوع الثقافي وإدخال الثقافة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وأشار إلى توصيات إعلان هانغجو حول وضع الثقافة في قلب سياسات التنمية المستدامة. على أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله فيما يتعلق بدور الثقافة كعامل تمكين للتنمية المستدامة ومحرك لها. وقد أنشئ فريق من أصدقاء الثقافة والتنمية في اجتماع عقد في أيلول/سبتمبر مع المدير العام لليونسكو. ومن شأن اعتماد اللجنة لقرار عن الثقافة والتنمية المستدامة أن ييسر إدماج الثقافة في جدول الأعمال الجديد للتنمية.

٥٧ - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): قال إن أحداث عام ٢٠١٣، بما فيها المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل الذي عقد في كوستاريكا والمؤتمر الإقليمي عن منظورات البلدان المتوسطة الدخل حول التنمية المستدامة في بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية وجنوب أوروبا، والذي عقد في بيلاروس، قد لفتت الأنظار إلى الحاجة إلى استمرار كيانات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لتلك البلدان. ونظراً لأن ثلثي فقراء العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، فإن النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد، في جانب كبير منه، على التقدم الذي تحرزه هذه البلدان. ويطرح تزايد أوجه اللامساواة – نتيجة التفاوت في العولمة ضمن البلد ونتيجة لتزايد الفقر – مشكلة خاصة أمام البلدان المتوسطة الدخل. كما أن هذه البلدان ضعيفة بشكل خاص أمام العوامل الخارجية. فقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى تراجع كبير في صادراتها وفي الاستثمار والائتمان الأجنبيين، مما ضاعف الديون الطويلة الأجل لديها.

٥٨ - ودعا إلى فعل المزيد للترويج لنهج منتظم إزاء التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل وضع خطة شاملة لعمل الأمم المتحدة في هذا المضمار، وهو ما طالب به الإعلان الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أن تركز هذه الخطة على تفعيل نهج أكثر تنسيقاً ضمن منظومة الأمم المتحدة إزاء البلدان المتوسطة الدخل، إضافة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة حول كيفية تفاعل الأمم المتحدة مع مجموعة البلدان المتنوعة هذه. وأعرب عن أمله في يمثل مشروع القرار حول التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل مساهمة هامة في تحقيق هذه الغاية.

٥٩ - **السيد جاو شينلي** (الصين): أعرب عن ترحيب الصين بالأعمال الأخيرة التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأشار إلى أن الابتكار العلمي والتكنولوجي يعتبر ركيزة إستراتيجية من ركائز ”الحلم الصيني“ الذي يسعى إلى إحياء الأمة وزيادة النشاط الاقتصادي وتجديد قوة البلاد. وينبغي على المجتمع الدولي أن يعطي أولوية للابتكار العلمي والتكنولوجي في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتبار هذا الابتكار وسيلة لمواجهة التحديات العالمية. وأعلن أن الصين تدعم مبادرات الأمين العام الرامية إلى تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية للأمم المتحدة لهذه الغاية.

٦٠ - وقال إن على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لاستخدام الابتكار العلمي والتكنولوجي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحديد أهداف قابلة للتفعيل يكون للابتكار العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، دور رائد فيها. ولابد من أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في ميدان الابتكار العلمي والتكنولوجي وعلى بناء قدرات البلدان النامية في هذا المضمار، وذلك بأمور منها توفير المساعدة التقنية المزادة والوفاء بالالتزامات ذات الصلة. كما ينبغي فعل المزيد لتشجيع المزيد من الانفتاح والتعاون في ميدان الابتكار العلمي والتكنولوجي ولإنشاء آلية تتصف بالتوازن والكفاءة لنقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، ينبغي الحد من التقييدات غير الضرورية على استيراد وتصدير التكنولوجيات المتقدمة، أو حتى إزالتها كلياً. واختتم كلمته مؤكداً أن الصين، كبلد نام كبير، باقية على التزامها بفتح قطاعها العلمي والتكنولوجي وتعميق التعاون الدولي بغية التغلب على التحديات المشتركة.

٦١ - **السيدة كماشو** (المكسيك): قالت إن الشمولية يجب أن تكون المنطلق المركزي في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الأمر الذي ييسر مشاركة معظم البلدان الضعيفة مشاركة فعالة. وينبغي أن يأخذ قياس الفقر وعدم المساواة بما هو أبعد من الناتج الوطني الإجمالي وحده بحيث يشمل هذا القياس عوامل أخرى تعكس الواقع الاجتماعي الاقتصادي والهيكلي، بما في ذلك واقع البلدان المتوسطة الدخل. ومن شأن نهج كهذا أن يشكل أساساً لتحديد أولويات التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل بغية القضاء على الفقر، وتحسين الحوكمة، والحد من أوجه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وبناء قدرة بعض هذه البلدان على المساهمة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٢ - وتابعت قائلة إن عناصر العلم والتكنولوجيا والابتكار على جميع المستويات، وكذلك الثقافة، تؤدي دوراً هاماً في التصدي للتحديات الإنمائية. ومن شأن إعلان عام ٢٠١٥ سنة دولية للتكنولوجيات الخفيفة وذات الأساس الخفيف، وهو ما شجع المكسيك عليه، سيساهم في التوعية بفوائد التكنولوجيات ذات الأساس الخفيف في مختلف الميادين، وفي استغلال قوة منظومة الأمم المتحدة بهدف الجمع بين الجهات الفاعلة المعنية من جميع أنحاء العالم وتعهد التعاون بين الأوساط العلمية وصناع سياسات التنمية. كما سيساعد على ضمان أن يكون جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متعدد الأبعاد وأن ينظر في أثر التكنولوجيا على التنمية وأن يبني القدرات الوطنية في مجالات الابتكار والتغطية والوصول.

٦٣ - **السيد تراوري** (السنغال): قال إن الثقافة تسهم في إثراء الجنس البشري وهي عامل هام من عوامل النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتخفيف الفقر، الأمر الذي سلم به قرار الجمعية العامة ١/٦٥ حول الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً لاستمرار التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا بد من تنقيح منظورات التنمية من وجهة نظر الحفاظ على الثقافة والترويج لها.

٦٤ - وأشاد بوضع تعددية اللغات والحوار حول الثقافة وتحالف الحضارات في قلب جدول أعمال التنمية لدى الأمم المتحدة. ووجه الأنظار بصورة خاصة إلى ما تتلقاه بلاده من دعم من اليونسكو، بما يشمل مشروعين هامين ينصب التركيز فيهما على الثقافة ولهما تأثير مباشر على التنمية. واختتم كلمته معرباً عن الأمل في أن الاجتماع الرفيع المستوى عن الثقافة المزمع عقده قبل عام ٢٠١٥ سيؤدي إلى منح الثقافة المكانة التي تستحقها في عملية التنمية.

٦٥ - **السيد أوكافور** (نيجيريا): قال إن العولمة، مع أنها أوجدت فرصاً وفوائد عديدة، فإنها تطرح عدداً من التحديات التي ينبغي مواجهتها في المناقشات الجارية حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولابد من مراعاة الروابط بين العولمة، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. وينبغي على الأمم المتحدة، باعتبارها محفلاً للتنمية شاملاً للجميع، أ، تواصل تعزيز التعاون الدولي والترويج للتنسيق والاتساق المتعدد الأطراف في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - وأشار إلى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة للعولمة، وقال إن على المجتمع الدولي أن يتناول العقبات المستمرة التي تعترض سبيل قدرات البلدان النامية في مجال التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال الترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي حين أن على بلدان الجنوب أن تعمل على اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات الوجهة التكنولوجية، فإن التحدي الحقيقي إنما يكمن في تعبئة ما يكفي من الموارد المالية لأغراض تقدم البلدان النامية تكنولوجياً، وهو ما يتعين معالجته في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلط الأضواء على الحاجة إلى إدراج المنظور الجنساني في صنع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعا المجتمع العالمي إلى الترويج لابتكار مناصر للفقراء، ولاسيما إلى الابتكار الزراعي الذي سيشكل عاملاً في التمكين الاقتصادي.

٦٧ - وقال إنه لا يمكن إغفال الدور الحاسم للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. ولابد للعولمة من أن تعمل على الحفاظ على التنوع وتقوية التنمية المحلية، مع مراعاة القيم والهويات التقليدية. وأشار إلى أن البلدان الصناعية استغلت تحرير التجارة بما اضر بالبلدان الأخرى، وأعاد تأكيد دعم بلاده للتعجيل باختتام جولة الدوحة ولوضع القواعد بصورة مشتركة وإن كانت متمايزة. فمن شأن قيام نظام تجاري متعدد الأطراف شامل ومنصف وغير تمييزي ويستند إلى القواعد أن يروج للنمو الاقتصادي ولتقدم البلدان النامية. كما أن بناء القدرات في منتجاتها غير التجارية وقطاعاتها الموجهة نحو التصدير له هو أيضاً أهميته.

٦٨ - وأوضح أن نيجيريا تسير بخطوات واسعة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك عن كريق سياسة الخصخصة التي تأخذ بها، وهي تؤدي دوراً محورياً في جهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بغية معالجة التخلف والبطالة والفقر والفساد. وهي باقية على مساندتها القوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقد طلبت الدعم لتفعيل التبادل العالمي للأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، كما تشارك في برنامج التبادل العلمي والتقني للمهنيين من بلدان إفريقيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.